لضمان عودتهم للمدارس.. مشروع للتعلم الذاتي

الوطن

استجابة للظروف التي تمر بها سورية، والتي أدت إلى صعوبة وصول بعض الأطفال في سن التعليم الإلزامي إلى مدارسهم، عملت وزارة التربية بالتعاون مع اليونيسيف والأونروا على إعداد أوراق التعلّم الذاتي، للمواد الدراسية الأساسية الآتية: (اللغة العربية- الرياضيات- العلوم- اللغة الإنكليزية)، من الصف الأول الأساسي ولغاية الصف التاسع الأساسي(من عمر ٦ سنوات ولغاية عمر ١٥ سنة)؛ بهدف مساعدة الأطفال تدريجياً على اكتساب المعارف والمهارات والقيم وفق المناهج المعتمدة في الجمهورية العربية السورية، وضمن الظروف الراهنة، وصولاً إلى تحقيق النجاح والعودة إلى المدارس، وتعزيز إستراتيجيات المعرفة الذاتية والتعلم الذاتي وفق تسلسل متتابع معتمداً على الأمثلة والنماذج المحلولة، والأنشطة والتدريبات.

ويمكن استخدام أوراق التعلم الذاتي في الأماكن التي لا يتمكن الأطفال فيها من الوصول إلى المدرسة، أو لم يتسن لهم الالتحاق بالمدارس فيها، أو انقطعوا عنها، أو لم تتوافر لديهم الكتب المدرسية المقررة.

كما يمكن للمتعلم أن يطلب المساعدة من ذويه (الوالدين- الأقارب- المركز المجتمعي إذا كان متوافراً) وهو عبارة عن غرفة المصادر: يوجد متطوعون في المركز يعملون على تقديم المساعدة للأطفال الذين يواجهون صعوبات في تطبيق التعلم الذاتي.

وقد بدئ المشروع بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٣ من خلال إعداد أوراق التعلم الذاتي في وزارة التربية والأونروا، وبتاريخ ٢٠١٣/١١/١٤ تم تأليف /٥٠/ كتاباً (علوم- رياضيات- لغة عربية - لغة إنكليزية)، ثم تم تدقيق المواد، وإعداد مسودة لدليل استرشادي لتطبيق أوراق التعلم الذاتي يتضمن تعريف بمشروع التعلم الذاتي وكيفية تطبيقه، وكذلك إرشادات وتعليمات للطفل لتنفيذ أوراق تعلّم اللغة العربية تتضمن تتّبع خطوات العمل بأوراق التعلّم الذاتي للغة العربية.

وكذلك تم وضع المبادئ التوجيهية لتنفيذ برنامج التعلم الذاتي للأطفال الذين يصعب الوصول إليهم في سورية /نيسان ٢٠١٤ ويتضمن: التعريف ببرنامج التعلم الذاتي وآلية تطبيقه، وتم بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٠ مراجعة مواد التعلم للذاتي وتقييمها، وصولاً إلى تعديل مواد التعلم الذاتي، وتحديد النسخ النهائية للطباعة، وخلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ تم توزيع ١٣٧٠٠ نسخة من كل كتاب من مواد التعلم الذاتي في محافظات (حلب- حمص- حماة- إدلب)، على حين تم توزيع مواد التعلم الذاتي للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ من الصف الأول إلى الصف التاسع بعد مراعاة أعداد الطلبة المتسربين في محافظات (دمشق- ريف دمشق-حلب- حمص-حماة -دير الزور -إدلب -الحسكة-درعا).

تفشي حالات الطلاق بين المغتربين السوريين ومنهم من يطلق عبر الواتس آب

المعراوي لـ«الوطن»: الأزمة كشفت أشخاصاً بلا ضمير ولا أخلاق

محمد منار حميجو

أعلن القاضي الشرعي الأول بدمشق محمود معراوي أن نسبة الطلاق بين المغتربين السوريين أصبحت مرتفعة لدرجة أنها فاقت نسب الطلاق داخل البلاد، مضيفاً: إن هذا من مفرزات الأزمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المعراوي: هناك أشخاص كشفتهم الأزمة أنهم بلا ضمير ولا أخلاق وذلك حينما يقرر السفر إلى خارج البلاد فإنه يهجر زوجته ويطلقها وبذلك فإنه يضر زوجته بشكل كبير، موضحاً أنه أحياناً الزوج يتصل بها على الهاتف أو يرسل لها رسالة عبر الواتس آب متضمنة كلمة الطلاق.

وبين المعراوي أن الواتس آب ليس وسيلة إثبات في مثل هذه الحالات في حال طلقها دون شهود أي بينه وبينها مشيراً إلى أنه من الناحية الشرعية هو واقع في حين المشكلة تكمن في تثبيته في المحكمة والذي لا يتم إلا بالشهود أو بوسيلة إثبات وإلا فالزوجية قائمة.

وأضاف المعراوي: إننا ننصح الزوجة دائماً في مثل هذه الحالات بأنها ترفع دعوى تفريق لعلة الشقاق في حال تعذر عليها إثبات الطلاق عبر الشهود ولاسيما أن الزوج المغترب قد يكون تزوج من امرأة أخرى وإنه يصعب تبليغه باعتباره خارج البلاد ولذلك فإن دعوى التفريق لعلة الشقاق أفضل الحلول عند الزوجة للتخلص منه.

وأكد المعراوي أن هناك الكثير من الأشخاص راجعوا المحكمة الشرعية يستفسرون عن هذه الحالات ولاسيما فيما يتعلق بالزوجات اللواتي سافرن مع أزواجهن وطلقن في بلاد المغترب لافتاً إلى أن هذه الحالات أصبحت متفشية.

> الوتس آب لا يعتبر وسيلة إثبات لتثبيت الطلاق في المحكمة الشرعية

وأوضح المعراوي أن الزوج إذا طلقت في بلاد المغترب فإنها يجب أن تطلب من زوجها أن يكتب لها الطلاق ويوقع عليه شاهدان وتصدقه من المركز الإسلامي الموجود في تلك الدولة وخصوصاً إذا كانت في دولة غير إسلامية.

وقال المعراوي: هناك بعض الأشخاص يلجؤون إلى المحاكم المدنية الموجودة في تلك الدول غير الإسلامية أو التي لا يوجد فيها محاكم شرعية وهذه الحالات تدرس كل واحدة على حدة عند تثبيت الطلاق ضاربا مثلا أنه في حال كان الزوج هو الذي طلب الطلاق والمحكمة المدنية حكمت في القضية فإن المحكمة الشرعية في سورية تعتبر أن رفع الدعوى في الأولى بمثابة تفويض للقاضي فيها بأن يطلق زوجته.

وقال المعراوي: إننا نعتبر صدور الطلاق من المحكمة المدنية بمثابة تفويض من الزوج للقاضي بطلاق زوجته مشيراً إلى أن الزوجة لابد أن تبرز حكم الطلاق الصادر من تلك المحكمة لتثبيته في المحكمة الشرعية. وقال المعراوي: إننا ننصح دائماً الزوجات بعدم السفر مع أزواجهن في حال كان غير مضمون أو هناك ما يدل على أن زوجها من الممكن أن يهجرها ويطلقها.

جمعية «ارتقاء» ترتقي بخدماتها لـ١٢ ألف أسرة مهجرة

٦٠٠ وجبة إفطار يومية وخدمات صحية للجميع

محمود الصالح

تركت الأزمة الحالية في البلاد آثاراً سلبية كبيرة على مختلف الشرائح الاجتماعية نتيجة تهجير وتيتيم آلاف الأطفال وكان لا بد من تداعي الجهود لبلسمة آلام هؤلاء الذين فقدوا المعيل والأسرة والبيت. ما استدعى حشد جهود المجتمع الأهلي التي تأتي مكملة للدور الحكومي، لأن هناك الكثير من الأعمال والأماكن لا يمكن للجهود الحكومية أن تصل إليها.

ولطبيعة المجتمع السوري الذي يمتاز بالمحبة والتآلف فقد نشطت المشاريع الخيرية في البلاد مدعومة بالأيادي البيضاء الخيرة.

«الوطن» زارت أمس إحدى الجمعيات الخيرية التي أنشئت خلال الأزمة ورصدت نشاطاتها والخدمات التي تقدمها. جمعية ارتقاء التنموية الخيرية في الميدان في دمشق بدأت عملها في الأيام الأولى من خلال تعاون أبناء حي الميدان عندما حاصر المسلحون جزءاً من هذا الحي وقامت بتأمين الخبز والغاز لجميع المواطنين داخل الحي وبعد طرد الجيش العربي السوري لهؤلاء الإرهابيين من أطراف الحي تابع أبناء الحي اعتمادهم على الذات من خلال حملة «نظف حيك» قام بها ٢٠٠ شاب وصبية لتنظيف الحي مما تركته أعمال المجموعات المسلحة من آثار. هذا ما تحدث به مدير الجمعية أحمد بيطار وأضاف قائلاً: تم إشهار الجمعية وتأسيسها في بداية عام ٢٠١٤ استجابة لمتطلبات هذه الأزمة التي كشفت المعدن الحقيقي لدى الكثير من الناس.

اليوم الحاجة مختلفة عما كانت عليه قبل الأزمة واليوم نستهدف بأعمالنا الطبقات الفقيرة من خلال توفير الغذاء والإعانات المادية والرعاية الصحية. وفي بداية العمل اقتضت الظروف أن نوفر بشكل عاجل الغذاء للأسر المحتاجة التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة ومن ثم بدأنا بالتوسع والتوجه نحو التنمية المجتمعية من خلال المساعدة بخلق فرص عمل للشباب والسيدات، واعتمدنا على العمل المنظم من خلال تأسيس شبكة معلوماتية وربطها بشكل متكامل بين جميع مفاصل عمل الجمعية بهدف ضبط عمل الجمعية بشكل تام.

وعن طبيعة العلاقة بين الجمعية والمستفيدين من خدماتها أكد البيطار: الحقيقة أن العمل الخيري متأصل في نفوسنا نحن السوريين لأنه يشكل قيمة نبيلة ويتمثل بالعطاء بكل أشكاله. ونحن في الجمعية نعتبر كل من يطرق باب الجمعية قد تكرم علينا وفتح لنا باباً للخير نبحث عنه. وهو من تفضل علينا ولسنا نحن من نتفضل عليه. اليوم بعد مرور عامين تقريباً على تأسيس الجمعية نفتخر أننا نعمل بخدمة أكثر من ١٢ ألف أسرة مهجرة وبما يعادل وسطياً ٦٠ ألف مواطن وهناك ١٥٠ يتيماً يتم صرف إعانة شهرية لهم وكذلك إعانة شهرية للقائم على حضانتهم سواء مؤسسات رعاية الأيتام أو أشخاص عاديون وتقدم لجميع هذه الأسر بشكل دوري السلة الغذائية والصحية والمساعدات العينية الأخرى وكذلك نهتم بـ٥٠ أسرة شهيد من خلال تقديم كل ما تحتاج اليه الأسرة من مواد. وكذلك أسسنا عيادة طبية للجميعة تقدم من خلالها الخدمات الطبية المجانية لجميع المرضى الأطفال والداخلية والجلدية والسكري والأوعية وكل ما يحتاج اليه المريض من أدوية وتحاليل وصور شعاعية ونسعى الآن إلى فتح مركز لغسيل الكلى ونحتاج إلى مكان للمركز وبعض التجهيزات وهذا سيأتي إن شاء الله من خلال دعم أهل الخير في بلدنا الذين يقدمون لنا الدعم الكبير وغير المحدود.

وعن مساهمة الجمعية في حملة «لقمتنا سوا» بيّن رئيس الجمعية قائلا: نحن نساهم بمشروع «لقمتنا سوا» في رمضان من خلال تقديم وجبات إفطار الوجبة الواحدة تكفي خمسة أشخاص وتقدم هذه الوجبات ساخنة قبل وقت قصير من الإفطار من خلال عدة مراكز توزيع في حي الميدان وهذه الوجبات للعائلات المهجرة والفقيرة وبلغ عدد الوجبات التي يتم تجهيزها في مطبخ للجمعية بحدود ٦٠٠ وجبة يومياً وإن شاء الله فستصل إلى ١٥٠٠ وجبة خلال الأيام القادمة وتمت مراعاة تنوع هذه الوجبات فهي تحتوي بشكل يومي على اللحم الأحمر أو الأبيض، إضافة إلى السلطة والخبز وغير ذلك. وتم إقامة إفطار لـ٥٠ يتيماً مع أفراد أسرهم وبرنامج ترفيهي في قاعة الاتحاد النسائي في الميدان. ونستعد لتوزيع لباس العيد والهدايا على الأسر والأطفال المسجلين لدى الجمعية. وهناك مشاريع إنسانية كثيرة يمكن أن نتحدث عنها في مناسبات أخرى.

مركز الطب الشرعي في السويداء في ممر المشفى الوطني

السويداء- عبيرصيموعة

رغم تحول الطب الشرعي في سورية إلى هيئة عامة بقرار من رئاسة مجلس الوزراء وتخصيص مبنى جديد للهيئة في الصالحية بدمشق إلا أن مركز الطب الشرعي في السويداء ما زال يتبع إدارياً لمديرية صحة السويداء فضلاً عن بقائه مركوناً في قسم صغير في أحد ممرات المشفى الوطني ينتظر قرار الهيئة بتخصيص مبنى خاص وتجهيزه بكل مستلزمات العمل والذي على ما يبدو ما زال هذا القرار في خبر كان.

إلا أنه ورغم جميع الصعوبات التي تعترض عمل الطبابة الشرعية وأهمها ضيق المكان إلا أن مركز الطب الشرعي استطاع حلحلة كثير من القضايا المتعلقة بطبيعة عمله حيث أشار رئيس مركز الطبابة الشرعية في السويداء الدكتور أكرم نعيم أنه جرى إبرام اتفاق بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٢ مع مديرية الدفاع المدني بالسويداء لنقل الجثث التي تحتاج إلى طب شرعي إلى المشرحة في المشفى الوطني ليتم الكشف عنها أصولاً علماً بعدم وجود جهة معينة سابقاً كانت مكلفة بنقل هذه الجثث كما تم تجهيز غرفة الكشف في الطب الشرعي بطاولة تشريح متنقلة إضافة إلى مشرحة المشفى.

وأوضح نعيم أن هناك ضغطاً كبيراً على عمل الطبابة الشرعية وهذا مرده إلى استقبال كل الإصابات الناجمة عن الأعمال الإرهابية والحوادث وازدياد عدد الوافدين إلى المحافظة علماً بعدم وجود سوى أربعة أطباء اختصاصيين في المركز يقومون بتغطية عمل المركز والتناوب على عمل دائرتي الطب الشرعي التي تم إحداثهما في كل من مدينتي شهبا وصلخد لتغطية المنطقتين هناك إضافة إلى متابعة حالات الطب الشرعي في المشافي الخاصة وأينما وجدت على ساحة المحافظة وحتى في المنزل مشيراً إلى توافر كل المواد الطبية والعلاجية عن طريق مديرية الصحة في السويداء إضافة إلى مادة الفورملين الخاصة بأعمال التحنيط للحفاظ على الخلايا والأنسجة التي تم أخذها من الجثث.

هذا وسجل تقرير مركز الطبابة الشرعية ٧٥ إصابة في شهر كانون الثاني منها ٥ حالات وفاة على حين وصل عدد الإصابات لشهر شباط إلى ١٦٢ إصابة منها ٣٥ وفاة وفي شهر آذار بلغ عدد الإصابات التي وصلت المركز ١٤٣ إصابة منها ١٤ حالة وفاة أما في شهر نيسان فوصل مجموع الإصابات في المركز إلى ١١٧ إصابة منها ١٨ وفاة إضافة إلى معاينات الطب الشرعي العسكري (الأحياء والوفيات) على حين وصل عدد إصابات الحوادث المرورية خلال الأشهر الأربعة الماضية إلى ٨٤ إصابة راجعت مركز الطبابة الشرعية.

بيع لحوم فاسدة

٢٨٠ مخالفة تموينية منذ بداية الصوم

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

وكما العادة مع كل سنة ومع بداية شهر رمضان يجد بعض التجار فرصتهم السانحة للتلاعب بالأسعار واعتماد أساليب الغش المبتكرة لزيادة أرباحهم، مستغلين بذلك إقبال المواطنين على الشراء لتلبية احتياجات المائدة الرمضانية التي تتطلب استهلاكاً وإنفاقاً يفوق استهلاك الأشهر الأخرى من السنة، وذلك لقناعتهم بضرورة تنوع المأكولات اليومية على المائدة الرمضانية للحصول على كل الفيتامينات من جهة، ومن جهة للحصول على الطاقة التي تمكنهم من استمرارية الصيام بنشاط من دون خمول على مدار الشهر، ما يجعلهم يميلون ورغم القلة المالية والغلاء للتنويع بالإقبال على شراء المأكولات من خلال تخصيصهم ميزانية لهذا الشهر، لتشتمل المائدة على المأكولات الغذائية المالحة والحلوة والفواكه والعصائر، ومع هذا الإقبال الذي يتطلب تكثيف الرقابة على الأسواق.

أفاد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أحمد نجم قائلاً: نظراً لتقلبات الأسعار وارتفاعها بالأسواق يتم تشديد وتكثيف الرقابة التموينية على كل الفعاليات التجارية والمواد المطروحة بالأسواق في كل أرجاء المحافظة وتكثيف الرقابة خلال الجزء الأول من رمضان على كافة أصناف المواد الغذائية والاستهلاكية، نتج عنها تنظيم ضبوط لمخالفات متنوعة وصل عددها منذ أول يوم شهر الصوم ولغاية أمس إلى ٢٨٠ مخالفة نظمت بها الضبوط، أهمها ذبح وطرح إناث الغنم من دون موافقة اللجنة المختصة حيث نظمت ضبوط بست ذبائح و١٢ كغ بعظمه، ومخالفة ذبح خارج المسلخ من دون ختم رسمي ضبط منها خمس شقف ذكر عواس و٧ كغ بعظمه، ، فرم وتقطيع اللحم بشكل مسبق بينها ٧ كغ لحم بقر، حيازة وبيع لحوم فاسدة غير صالحة للاستهلاك البشري تضمنت ١٧ كغ دهن غنم و١٦٠ كغ فروج، إضافة لحيازة لحوم مفروزة ١٠ كغ دهن ممزوجة مع لحم الفروج، وقد تم إتلاف الكميات أصولاً وأحيل المخالفون إلى القضاء، وترافق ذلك مع تنظيم ضبوط لحيازة منظفات لا تحمل بطاقة مواصفة.

ولفت مدير التجارة الداخلية نجم إلى أن الرقابة مستمرة على مدار الساعة لتشمل كل المواد التي يتم الإقبال عليها وفق العادات الاستهلاكية السائدة وخاصة التمور والعصائر والحلويات، وتشديد الرقابة على الأغذية المكشوفة والخضر والفواكه وكل المواد الغذائية الأخرى. وقمع أي مخالفة ترتكب وخاصة زيادة الأسعار والغش والاحتكار وسحب العينات من هذه المواد للتأكد من مطابقتها للمواصفات السورية حرصاً على صحة المواطنين بالإضافة إلى رقابة المطاعم ومطاعم الوجبات السريعة.

وأضاف السيد نجم: يتم التركيز خلال هذه الفترة على رقابة المواد نفسها في الأيام العشرة الأولى ويضاف إليها السكاكر والحلويات والألبسة والأحذية وألعاب الأطفال. أما في الجزء الثاني من رمضان فستستمر الدوريات التموينية بعملها إلى فترة ما بعد الإفطار وتكثيف الرقابة خلالها على المواد الاستهلاكية والمطاعم بكافة مستوياتها ويتم توزيع الدوريات إلى أربع مجموعات توزع على قطاعات المدينة الأربعة وتضم كل مجموعة ٧ عناصر يرأسها رئيس قطاع وتكون مسؤولة عن كل الفعاليات كلاً في قطاعه مختتماً إنه يتم التنسيق مع فروع المؤسسة العامة الاستهلاكية ومؤسسة الخزن والتسويق وسندس لطرح تشكيلة واسعة من كل الأصناف والمواد ضمن صالاتها وبأسعار منافسة لتلبية احتياجات المواطن ويكلف رؤساء الشعب في جبلة والقرداحة والحفة ومنطقة اللاذقية بتشديد الرقابة على كافة الفعاليات كل في منطقته ويتم التنسيق المباشر من قبلهم مع رئيس دائرة حماية المستهلك بهذا الخصوص.

وفي تصريح لـ«الوطن» كان محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم قد أكد على أن جميع المواد متوافرة بنسبة تقل عن السوق بين ١٠ إلى ٣٠٪، ويوجد أيضاً سلة غذائية بنصف القيمة تقريباً وتقل نحو ٢٥٠٠ ليرة سورية عن السعر الحقيقي لافتاً أنه تم التوجيه لتخديم الريف من خلال توفير جميع المواد بالسعر المخفض عبر مراكز البيع الموجودة بها والتابعة للاستهلاكية أو بواسطة سيارات المؤسسة، وهذه الخطوة تستهدف جميع القرى ضمن برنامج معين بالتعاون والتنسيق مع اللجان المحلية الموجودة في ريف المحافظة.

سوق سوداء للذهب في درعا وامتناع عن البيع بالسعر النظامي

درعا- الوطن

منذ أن بدأت الأزمة التي تمر بها البلاد تجر وراءها انحساراً حاداً للفعاليات التجارية بسبب خروج العديد من الأسواق على اختلاف نشاطها نتيجة وقوعها في مناطق ساخنة أو تعرضها للتدمير والنهب والتخريب ومثالها السوق التجارية في مدينة درعا تحولت بعض الفعاليات الكبيرة والمشهورة إلى العمل ضمن الأحياء السكنية الآمنة مثل الكاشف والسبيل والقصور والمطار والضاحية وشمال الخط وذلك ضمن مرائب سيارات الأبنية السكنية وما هرب تنفيذه من محال في وجائب تلك الأبنية أثناء غفلة أو تغافل من الجهات المعنية لضغط الحاجة بما يعود بالمنفعة على أطراف الحركة التجارية من تجار ووسطاء ومستهلكين وكذلك ما يسند الدخل الضعيف إلى بعض الأسر من جراء تقاضي أجور تلك المحال، والمشكلة ليست في كل ذلك وإنما في أن معظم تلك الفعاليات والمهن لا تزال تعمل ورغم مرور عدة سنوات على وجودها في الأماكن الجديدة دون تراخيص تلزمها باشتراطات المهنة وتعود برسوم لخزينة الدولة، والمهم أيضاً أن بعضها يعمل في الخفاء التام ضمن شقق سكنية غير ظاهرة للعيان ولا سيما منها الصاغة، فبعد أن طغت الأزمة لم يعد أحد يشاهد في مدينة درعا أي محل مجوهرات معلن وظاهر لبيع الحلي الذهبية كما كان في السابق ضمن الأسواق التجارية ويضطر المواطن عند عزمه على البيع أو الشراء لسؤال أكثر من شخص عن أماكن الصاغة حتى يستدل على أحدهم في وكر ما، وعند بلوغه يكتشف أن صبياناً كانوا يعملون عند صاغة كبار مشهورين على مستوى المحافظة هم من يزاولون المهنة وهؤلاء أفراخ الصاغة كانوا قبل عدة أشهر يبيعون ويشترون بالسعر النظامي والله أعلم إن كان هناك تلاعب بالوزن أو بأجرة الصياغة للحلي الذهبية، لكنهم منذ مطلع الشهر الجاري وبعد أن تصاعد سعر غرام الذهب ليقرب من ٢٥ ألف ليرة سورية من العيار ٢١ ثم انخفض بشكل متسارع إلى نحو ١٥ ألفاً وبدأ بالتذبذب خلال الفترة الحالية تحت سقف ٢٠ ألفاً أخذ هؤلاء بالامتناع عن البيع بالسعر النظامي ويطلبون سعراً للغرام الواحد يزيد بنحو ٢٠٠٠ ليرة وعندما يحاججهم الزبون يقولون نحن نشتري من المصدر بسعر أعلى وإذا قبلوا بالنظامي يكون بشرط رفع أجرة الشغل فبدلاً من أجرة شغل أسواره ٦٥٠٠ ليرة على سبيل المثال يطلبون ١٢ أو ١٣ ألفاً وللتهرب من الزبون الذي لا يقبل التلاعب والغش هذا يقولون لا توجد البضاعة المطلوبة، وعن إجراءات ضبط هذه السوق السوداء بينت مصادر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن المواطن هو المقصر في الإبلاغ عن حالات التلاعب والامتناع عن البيع إذ إن دوريات الرقابة عندما تذهب لمحال الصاغة تجدها معلنة للتسعيرة المحددة وقد لا يصادف وجود زبون يشتري أو يبيع لضبط التلاعب لذلك فإن الإبلاغ هو الأساس في ردع المخالفين.